الاحصائيات ان هذا القطاع بدأ بتسريح عماله قبل قطاع الخدمات، وخاصة المصانع الصغيرة التي بدأ بعضها باغلاق ابوابه نهائيا (**الاتحاد**، ١٠/١/١٩٨٥).

ويقول المراسل الاقتصادي لصحيفة يديعوت احرونوت (١/١/١٩٨٥)، يوفال اليتسور، في مقال نشره عن الخطر الكامن في حدوث بطالة في القطاع الانتاجي، انه اذا جاز القياس على تجارب الماضي في هذا الشأن، فان اجراءات الحكومة الاقتصادية الجديدة لاشفاء الاقتصاد (صفقة الرزمة وغيرها) تأتي للمرة الثانية متأخرة، حيث انه في وضع الانكماش الاقتصادي، فان النتائج المتوخاة من الاجراءات الاقتصادية تؤدي الى عكس الهدف. فالبطالة، المخطط لها ان تصيب قطاع الخدمات وبالتالي احداث تغيير في بنية الاقتصاد وتركيبة فروعه المختلفة، تصيب، اول ماتصيب في وضع الانكماش الاقتصادي، قطاع الانتاج بالذات، وهو المفترض به ان يستوعب العاطلين عن العمل في قطاع الخدمات. ويخلص اليتسور الى القول (**المصدر نفسه**): «لا يمكن اشفاء الاقتصاد دون تغيير في بنية العمالة في اسرائيل. واذا كان الهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات، فليس هناك خيار سوى تقليل عدد اولئك الذين يتقاضون اجورهم من خزينة الدولة وزيادة عدد العاملين في المرافق الانتاجية. لكن التجربة البائسة التي امتلكناها في العام ١٩٦٦، تثبت ان التغيير في مبنى العمالة غير ممكن، عندما يكون القطاع الانتاجي هو القطاع الاكثر تضررا من الانكماش الاقتصادي. وفقط في فترات الازدهار، عندما يكون بامكان المسرحين من الدوائر الحكومية والسلطات المحلية والوكالة اليهودية والهستدروت ان يستوعبوا في المرافق الانتاجية ـ فقط في هذا الوضع يمكن احداث التغيير».

وماذا عن الوضع الحالي على صعيد البطالة؟ المعطيات متضاربة جدا حسب مصادرها. لكن التلخيص النهائي لمكتب الاحصاء المركزي للعام ١٩٨٤ (**الاتحاد**، ١٦/١/١٩٨٥) يشير الى ان عدد العاطلين عن العمل، حتى نهاية العام المذكور، بلغ ١٣١٣٥٠ عاملا. وهذا يشكل نسبة ٩,٣٨ بالمئة من قوة العمل البالغة ١,٤ مليون عامل، مما يعني، من ناحية اخرى، ان الوضع قد تجاوز ما يسمى بالخط الاحمر (٦ ـ ٧ بالمئة) على هذا الصعيد.

هذا الجيش من العاطلين عن العمل فاق توقعات بعض المصادر الحكومية والهستدروتية التي ذكرت ان الحد الاقصى المتوقع هو ١٢٠ الف عامل عاطل عن العمل حتى نهاية العام ١٩٨٥، وبذلك ثبتت صحة تقديرات بعض المراقبين الاقتصاديين الذين صرحوا باحتمال وصول البطالة الى حجم ٢٠٠ الف عامل في نهاية العام ١٩٨٥ (**الاتحاد**، ١٠/١/١٩٨٥).

لكن الاكثر خطورة في الامر، هو ان البطالة المتفشية بدأت تأخذ ابعادا قد تكون لها انعكاسات خطيرة على صعيد البنية الاجتماعية ـ الطائفية وتوزيع السكان. فالاحصائيات عن البطالة تشير الى انها بدأت تتفشى، وبنسب عالية جدا، في مدن الاعمار والمستوطنات الحدودية في الشمال والجنوب، المسكونة بكثافة شبه مطلقة باليهود الشرقيين. فالاحصائيات تتحدث عن ان البطالة في هذه الاماكن وصلت نسبة مرتفعة جدا (٤٠ بالمئة)، مع العلم ان عدد سكان هذه المدن والمستوطنات يشكل ١٣ بالمئة من عدد سكان اسرائيل عموما (**هآرتس**، ١٥/١١/١٩٨٤).

اما العمال العرب داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة، فيعتبرون ـ وفقا لتقديرات العديد من المراقبين ـ الضحايا الاكثر احتمالا لخطر البطالة، خاصة اذا علمنا، بالنسبة لعمال المناطق المحتلة، ان اعدادا كبيرة منهم تقدر بحوالي ٣٠ الف عامل يعتبرون عمالا غير منظمين، اي غير مسجلين في مكاتب العمل. وتفيد المعلومات ان مصلحة الاستخدام بدأت بعملية هدفها احصاء عمال المناطق غير المنظمين تمهيدا لارغام مستخدميهم على فصلهم واستبدالهم بعمال يهود (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١١/١٩٨٤ و **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨٤).

ثالثا: «صفقة الرزمة»

بعد مفاوضات طويلة، تمكنت حكومة التكتل القومي من التوصل الى اتفاق مع الهستدروت وارباب العمل، لوقف التدهور في الاقتصاد، نص على ما يلي:

ـ يتم تجميد اسعار السلع والخدمات والاجور، ولن يحدث ارتفاع في الارباح والضرائب.

ـ علاوة الغلاء المستحقة في الاول من كانون الاول (ديسمبر) تحسب للمستخدمين على النحو التالي: يتحمل ارباب العمل الثلثين فيما يتحمل المستخدمون الثلث الباقي.

ـ علاوة الغلاء المستحقة في ١/١/١٩٨٥، ومن خلال الافتراض بانها لن تتجاوز ١٥ بالمئة، يتحمل